

Distr.: General
10 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ورقات المناقشة المقدمة من الجماعات الرئيسية**

مذكرة من الأمين العام

إضافة

* E/CN.17/2004/1

** الآراء الواردة في الورقات لا تعبر بالضرورة عن رأي الأمم المتحدة.



المساهمات التي تقدمها النساء للمسائل المتصلة بالمرأة والمياه والمرافق الصحية
والمستوطنات البشرية - هل تسير على الطريق السليم أم انحرفت عنه؟*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧-١ مقدمة - أولاً
٥	٢٦-٨ دروس مستفادة بشأن المياه والمرافق الصحية - ثانياً
١٣	٣٧-٢٧ الدروس المستفادة بشأن المستوطنات البشرية - ثالثاً
١٧	٥٥-٣٨ الاتجاهات والتطورات: التحديات على الطريق - رابعاً
٢٦	٥٦ التوصيات - خامساً

* أعدت هذه الورقة من خلال التشاور على الصعيد العالمي مع المنظمات النسائية، وقد سهلت من إعدادها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية. ووردت مساهمات محددة من التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ومنظمة المرأة الأوروبية من أجل مستقبل مشترك، ولجنة هوايرو، ومنظمة غروتس الدولية (الرابطة الدولية للمنظمات الشعبية العاملة معا في إحاء)، ومنظمة أوكسفام، والمجلس النسائي الهولندي، إلى جانب العديد من الأفراد.

أولا - مقدمة

١ - تشكل المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وهي المواضيع التي سنتظر فيها الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، جزءاً أساسياً من حياة المرأة ومصادر رزقها وأمنها. وتتجلى في هذه الورقة آراء الجماعة الرئيسية الخاصة بالنساء في مواضيع الدورة الثانية عشرة للجنة. كما أنها تسلط الضوء على اتباع نهج جنساني إزاء المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وهو نهج تشترك فيه وتستفيد منه طائفة عريضة من أصحاب المصلحة.

٢ - وقد بدأت المناقشات المتعلقة بالمرأة والمياه على الصعيد العالمي في المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بشأن المياه في مار ديل بلاتا، وتواصلت في المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة الذي عقد في عام ١٩٩٢ في دبلن، واتخذت شكل إجراءات ملموسة بشأن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه وفي إدارة المياه في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. فالمبدأ ٢٠ من إعلان ريو المتعلق بتمكين المرأة والتنمية ينص على أن "للمرأة دور حيوي في إدارة البيئة وتنميتها. ولذلك فإن مشاركتها الكاملة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة".

٣ - وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في عام ٢٠٠٠، أكدت ١٩١ حكومة مجددا التزامها بتمكين المرأة، فاتفقت في إعلان الألفية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصف ذلك من السبل الفعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض، والحفز على تحقيق التنمية المستدامة بالفعل. أما الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالفقر والمساواة بين الجنسين وتحسين سبل الحصول على المياه وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، فتتصل اتصالاً وثيقاً بالمواضيع التي سنتظر في الدورة الثانية عشرة للجنة، إذ أنها تحدد معايير ومؤشرات ذات صلة بموضوع الدورة. بيد أن الأهداف الإنمائية للألفية سيتعذر تحقيقها إلا إذا تم التعامل معها بصورة كلية تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان. وحتى الآن لم تشر أي من التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية إلى المساواة بين الجنسين أو إمكانية حصول المرأة على الموارد الطبيعية في سياق الهدف ٧ الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو خفض نسبة المحرومين من إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق تحسين ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

٤ - وتشدد المادة ٢٤ من خطة تنفيذ جوهانسبرغ، الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على أن ينفذ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية على نحو يراعي نوع

الجنس. كما اتفقت الحكومات على: "حشد الموارد المالية الدولية والمحلية على جميع المستويات، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع أفضل الممارسات ودعم بناء القدرات من أجل تنمية البنى الأساسية وتطوير الخدمات، وكفالة أن تلي هذه البنى الأساسية والخدمات احتياجات الفقراء وأن تراعي الفروق بين الجنسين". كذلك تدعم خطة تنفيذ جوهانسبرغ مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد المائية وحق المرأة في أن ترث الأراضي في أفريقيا.

٥ - وقد وحدت المشتغلات بشؤون المياه صفوفهن مع الجماعات النسائية، ونجحن في إدراج تمكين المرأة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جدول الأعمال الدولي للمياه. وفي المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي عقد في لاهاي في عام ٢٠٠٠، اعترُف بالنساء كإحدى الجماعات الرئيسية. وأشار المؤتمر الدولي لمياه الشرب العذبة الذي عقد في بون في عام ٢٠٠١ إلى وجوب أن ييدي كل من الرجل والمرأة آراءهما على قدم المساواة في إدارة الموارد المائية، وأن تفرّق سياسات إدارة المياه بين مستخدمي المياه على أساس نوع الجنس من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على المياه. وفي المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي عقد في اليابان في عام ٢٠٠٣، اتفقت الحكومات على "أن تضمن توافر إدارة رشيدة تركز بدرجة أكبر على النهج المجتمعية المعنية بالأسر المعيشية والأحياء السكنية، وذلك من خلال معالجة المسائل المتعلقة بالإنصاف في تقاسم الفوائد، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمنطلقات المراعية لمصالح الفقراء والإناث في سياسات المياه". وتلتزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا لعام ١٩٩٤ الحكومات بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات وإشراك المرأة بشكل كامل في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. أما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في عام ١٩٩٦ في اسطنبول، فقد أبدى الالتزام بالمساواة بين الجنسين في مجال تنمية المستوطنات البشرية. علاوة على ذلك، تتناول الاتفاقات العالمية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة إدارة الموارد المائية، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦ - وهكذا فقد تكرر الاعتراف في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية على مدى أكثر من ٢٥ عاما بأن الإدارة المستدامة والفعالة للموارد المائية تتوقف على اشتراك المرأة في اتخاذ القرار وعلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية على جميع الأصعدة. وستنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة فيما إذا كانت الحكومات وغيرها من

المؤسسات قد اتخذت إجراءات تتجلى فيها الأبعاد الخاصة بنوع الجنس في قضايا المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وقد اتخذت بعض البلدان، مثل جنوب أفريقيا وأوغندا وكينيا وبنغلاديش وسري لانكا وشيلي والبرازيل، خطوات لإدماج منظور جنساني في سياساتها العامة المتعلقة بإدارة المياه. وبعض العمليات العالمية تدعم ذلك في حين أن البعض الآخر على ما يبدو يشكل عوائق في طريق الوفاء بالمقاييس والأهداف العالمية. ويقتضى السؤال الرئيسي هو: هل يسير تنفيذ الالتزامات العالمية المتعلقة بالفقر والمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية والمسائل الجنسانية على الطريق الصحيح، أم أنه انحرف عن الطريق، أم تشتت تركيزه؟

٧ - وتحدد هذه الورقة بعض التطورات والتحديات الجديدة من منظور نوع الجنس. وهي تسلط الأضواء على الفرص المتاحة والعوائق الماثلة فيما يتعلق بكل من المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وتختتم بمجموعة من التوصيات المقدمة للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة وفي دوراتها للأعوام المقبلة. وتشتمل الوثيقة للإيضاح على بعض دراسات الحالة التي يتجلى فيها ما لدى النساء في مناطق مختلفة من العالم من قدرة على التحمل ومن معرفة وقوة في مجال إدارة المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية على نحو مستدام.

ثانياً - دروس مستفادة بشأن المياه والمرافق الصحية

٨ - الماء ضروري لوجود جميع أشكال الحياة، والحصول على المياه النقية حق من حقوق الإنسان. ولا غنى عن الحق في المياه والمسكن لتحقيق الالتزامات الإنمائية الدولية الأخرى في مجالات حاسمة الأهمية، من قبيل المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة واستئصال الفقر.

٩ - تشكل النساء ما يزيد على ٥٠ في المائة من سكان العالم. وفي كثير من المجتمعات المحلية، يتوقف بقاء النساء وأسرهن المعيشية على سبيل الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، ولا سيما المياه. بيد أن شحّ إمكانيات الحصول على المياه النقية والتحكم فيها يزيد من حدة حلقة الفقر والتفاوتات بين الجنسين والأمراض المنقولة عن طريق المياه. ولا توجد مؤشرات على حدوث تغير رئيسي على الصعيد العالمي من شأنه تغيير هذه الحلقة ووقفها.

١٠ - يضطلع كل من المرأة والرجل بمسؤوليات متميزة ولكل منهما مصالح مختلفة فيما يتعلق بإدارة المياه والنظم المائية. فالنساء بوصفهن عائلات من الوجهة الاقتصادية، ومقدمات للرعاية ومدبرات للأسر المعيشية يكفلن لأسرهن الحصول على المياه لأغراض الحياة اليومية. وفي معظم المجتمعات، تضطلع النساء والفتيات بجمع كل لتر من الماء يلزم لأغراض الطهو والاستحمام والنظافة والحفاظ على الصحة والنظافة الصحية، وتربية قطعان

صغيرة من الماشية وزراعة الأغذية. وجميع هذه الأعمال كثيرة الاستهلاك للمياه. كما تستخدم النساء المياه في الأنشطة الاقتصادية، وأعمال البناء والإصلاح، وتجهيز المحاصيل والأغذية. أما الرجال فيحتاجون الماء بصفة عامة لأغراض الري، ورعاية قطعان أكبر من الماشية، والصناعات. وفي بعض الأحيان، تتعارض احتياجات المرأة تعارضا مباشرا مع احتياجات الرجل. والرجل في العادة أقل اهتماما بكيفية ومكان حصول المرأة على الماء والتمن الذي تكبده لذلك ما دام لا يتقاسم معها التكاليف.

١١ - تضطلع النساء بما نسبته ٨٠ في المائة من الأعمال ذات الصلة بالمياه في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما يكنّ القائمات بإدارة إمدادات المياه في المجتمع المحلي، ويتمتعن بمعرفة وخبرة واسعتين، وقد تعلمن حماية الموارد المائية للحفاظ عليها للأجيال المقبلة. كما تندر استشارة النساء، بل يغفلن في أكثر الأحيان، حين يجري وضع السياسات والخطط وتنفيذ المشاريع. وتؤدي المنظمات والشبكات النسائية دورا هاما في إدارة المياه في جميع مناطق العالم، فتسهم بذلك في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن الكثير من هذه المنظمات يفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد والقدرة على تنفيذ برامجها ومشاريعها بصورة كاملة وتوسيع نطاق جهودها.

١٢ - في كل يوم تقطع النساء الريفيات والأطفال، وخاصة الفتيات، مسافات كبيرة مشيا على الأقدام في أراض خطيرة لجلب المياه والوقود لأسرهن. وكثيرا ما تقضي المرأة من أربع إلى خمس ساعات يوميا وهي تحمل أوعية ثقيلة الوزن، وتعاني مشاكل بدنية حادة، وهو عبء يزداد سوءا في المناطق المعرضة للحفاف أو الملوثة. فعلى سبيل المثال، ليس من الغريب في راجاستان بالهند أن تسير المرأة ٦ كيلومترات لجلب الماء إلى البيت. وفي بعض المناطق الجبلية بشرق أفريقيا، تستنفد المرأة في جمع المياه ما تصل نسبته إلى ٢٧ في المائة من السرعات الحرارية التي تحصل عليها.

١٣ - تضيف المسافات البعيدة عن المنزل التي يتعين قطعها بحثا عن مصادر المياه إلى عبء العمل الملقى على عاتق النساء وتحد من الوقت المتاح للأنشطة الأخرى، بما فيها العمل المدر للدخل والتثقيف. وإذا كانت مصادر المياه والوقود ضئيلة، فإن الوقت المتاح لذهاب الفتيات إلى المدرسة والدراسة يكون محدودا أيضا. بل قد تضطر الفتيات إلى ترك المدرسة للمساعدة في جمع المياه أو نتيجة لقصور المرافق وإمدادات المياه اللازمة للمرافق الصحية والنظافة الشخصية. كذلك تتعرض المرأة والفتاة عند قطع مسافات طويلة للوصول إلى مصادر المياه أو مرافقها إلى خطر الوقوع ضحية للعنف البدني. وفي الهند، يقصر التمييز القائم على أساس

الطوائف الطبقيّة إمكنانيّة الوصول إلى مصادر المياه المأمونة والمجاورة على أعضاء الطبقة العليا، مما يسبب ألوانا من التوتر الاجتماعي والعنف.

١٤ - وفي المناطق الحضرية، تقف النساء والفتيات لساعات في صفوف لانتظار إمدادات متقطعة من المياه. ويعني هذا أيضا أن الكثيرات منهن لا يجدن الوقت لأغراض أخرى كالتعليم وإدراك الدخل والأنشطة الثقافية والسياسية.

الإطار رقم ١

في نيبال، يعاني منذ سنوات قليلة مضت نحو ٢٠٠ من القرى الواقعة في إقليم راماتشاب من نقص المياه. فليس لدى هذه القرى سوى مصدر وحيد للشرب، وهو نبع طبيعي. ويتعين على الأسر أن تنتظر ساعات لجمع دلو واحد من الماء. وتقول جوما شيرستا، وهي إحدى نساء المنطقة الواقفات في الصف إن ”هذا النبع تشغله ليلا ونهارا الأوعية والبشر، ونحن نعتمد على النبع لمجرد الشرب. أما لأغراض الغسيل والاستحمام وتوفير المياه لحيواناتنا فنذهب إلى مجرى خاهاري البعيد“.

المصدر: كاتماندو بوست، ٢٠٠٣ (في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٤)

١٥ - ونظرا لأن الماء أمر أساسي للحياة، يجب أن تتسم إدارة المياه بالديمقراطية والشفافية، وأن تمثل احتياجات الشعب، وفي المقام الأول المرأة. بيد أن القليلات من النساء تشغلن مناصب ذات نفوذ حين يتعلق الأمر بصنع القرارات المتصلة بموارد المياه. ورغم أن مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه تشمل منظورا يراعي نوع الجنس، فما زال يجري تجاهل المرأة في السياسات والمشاريع والمؤسسات التي تتعامل مع إدارة الموارد المائية. ومشاركة النساء، لا سيما الفقيرات والمعدومات، في صنع القرارات ذات الصلة بالمياه محدودة، ولا يراعى في إدارة المياه التفاوت القائمة بين الجنسين في المسؤوليات والاحتياجات المتعلقة بالمياه. فطرق إدارة الموارد في الوقت الراهن تغفل تماما الفوارق بين الجنسين وتعزز الأدوار النمطية الجامدة والمعايير الاجتماعية التي تجعل السيطرة التقنية والمالية في أيدي أفراد المجتمع الذكور. ويلزم أيضا إشراك الرجال في وضع الأحكام الخاصة بالمياه المأمونة حتى نغير هذه الأنماط. علاوة على ذلك، فقد ثبت أن إدراج منظور متعلق بنوع الجنس في إدارة الموارد المائية أمر فعال من حيث التكلفة.

الإطار رقم ٢

أظهرت دراسة من شيلي في عام ٢٠٠٠ أن المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الموارد المائية تضم نسبة منخفضة للغاية من النساء على صعيدي التصميم والتخطيط. وترتفع هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً على الصعيدين التقني والمهني. وعدد النساء اللائي يحصلن سنوياً على درجة جامعية في الهندسة المدنية المائية محدود للغاية. وخلال العامين الماضيين، بدأت المديرية العامة للمياه، وهي الوكالة التنظيمية الحكومية المعنية بإدارة الموارد المائية، في إعداد مقررات تعليمية عن إدارة الموارد لأطفال المدارس، وذلك برئاسة فريق من النساء (من المهندسات المدنيات والجغرافيات). ويبدو أن مشاركة المرأة والتزامها في هذا المجال عالية وقوية للغاية، مما يعزز قيام ثقافة جديدة تستند إلى التقاسم وحل الصراعات فيما يتعلق بالمياه.

المصدر: ماريا أنجيليكا أليغريا، "إدارة الموارد المائية في شيلي: مشاركة الجنسين"، ٢٠٠٢، أقيمت في: عوالم المرأة ٢٠٠٢: المؤتمر الدولي الثامن المتعدد التخصصات المعني بالمرأة. عوالم خالية من التفرقة الجنسانية: المكاسب والتحديات، كامبالا، أوغندا.

١٦ - يُشاهد التمييز على أساس الطوائف والطبقات وما ينجم عنه من عنف في أجزاء كبيرة من الهند وأماكن أخرى من العالم. فإمكانية الوصول إلى مصادر المياه المجاورة والمأمونة تقتصر على أعضاء الطائفة أو الطبقة العليا بينما يتعين على النساء الأخريات قطع مسافات طويلة للوصول إليها. وتؤدي هذه الحالات إلى التوتر الاجتماعي والعنف.

١٧ - أحياناً تضطر المرأة ذات الدخل المنخفض، في مواجهة القيود الزمنية، إلى قبول نوعية أدنى من المياه، وكثيراً ما تكون تلك مياه جوفية تفتقر إلى النظافة الضرورية للاستهلاك. وتهدد المياه الملوثة والفاسدة صحة الأسرة ورفاهها بخطر مباشر، غير أن مستوى الوعي لدى المرأة كثيراً ما يكون قاصراً فيما يتعلق بتلوث المياه. فمياه الآبار في بنغلاديش مسممة بالزرنيخ، وفي الهند، يسبب عنصر الفلوريد داء العظام الفلوري الذي يوهن الصحة؛ وفي المناطق التي رفعت فيها الخصخصة تكلفة المياه، لا تقدر المرأة على ثمن المياه النظيفة ولا بد لها من الاعتماد على المصادر الملوثة بالأمراض. ونظراً لأن النساء هن المديرات الأساسيات للمياه على الصعيد المحلي، فهن أكثر عرضة للأمراض المنقولة عن طريق المياه، وخاصة عندما يكون مستوى الوعي لديهن بشأن تلوث المياه محدوداً. ونظراً لأن ٩٠ في المائة من جميع

الأمراض تنقل عن طريق المياه الملوثة، فإن ٧٠ في المائة من المكفوفات في العالم هن من النساء اللاتي أصبن بالتراخوما المنقولة عن طريق المياه، سواء بالاتصال المباشر بالمياه الملوثة بالمرض، أو عن طريق أطفالهن. ومن دواعي الأسف أن غالبية الموارد تخصص لمعالجة الأمراض المتعلقة بالمياه، بدلا من تخصيصها لتدابير الوقاية من قبيل توفير المرافق الصحية الملائمة والتثقيف الصحي.

١٨ - المرأة أيضا هي التي تقدم الرعاية الأساسية لأفراد الأسرة المرضى، وقد كان تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مدمرا في هذه الناحية على وجه الخصوص. فعلاوة على الأعداد المتزايدة من النساء اللواتي تصبن بالعدوى، يفرض وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عبئا إضافيا من العمل على كاهل المرأة، بما في ذلك القيام برعاية أفراد الأسرة المصابين بالمرض، والحصول على إجازات من الأنشطة المدرة للدخل ومن التعليم، والحاجة إلى كميات إضافية من المياه.

١٩ - من الشواغل الرئيسية في كثير من المناطق الساحلية، مثل سواحل الهند، تسرب المياه المالحة إلى الآبار الأنبوبية لمياه الشرب وما ينجم عن ذلك من ملوحة في تلك الآبار. ويضطر هذا الأمر المجتمعات المحلية إلى اللجوء إلى مياه الشرب غير المأمونة في الآبار الأنبوبية الضحلة، التي كثيرا ما تكون ملوثة.

٢٠ - تواجه المرأة قدرا غير متناسب من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفيضانات وبناء السدود وتلوث المياه. ففي بنغلاديش، تزداد مسؤوليات المرأة عادة أثناء موسم الفيضانات. ويتسم ارتفاع عدد الأسر التي ترأسها الإناث بأهمية خاصة، بسبب التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تلقاه المرأة، إضافة إلى محدودية سبل الحصول على خدمات الإعاشة وإعادة التأهيل ذات الصلة بالفيضانات. ويلجأ العديد من هؤلاء النسوة إلى نهج الاقتراض الطارئ أو إلى بيع الأصول مثل المجوهرات والأدوات المنزلية. وتبدو المرأة تواجه خطرا أكبر من الرجل في حالات الخسائر الاقتصادية طويلة الأجل، بسبب انخفاض القيمة الاجتماعية لأصولهن.

الإطار رقم ٣

ركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على حقيقة أن المرأة ترأس عددا متزايدا من الأسر الريفية (لأسرة واحدة من كل ٤ أسر)، في بلدان العالم النامي. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يرتفع هذا العدد إلى أسرة من كل ثلاث أسر. ووجدت هؤلاء النسوة أنفسهن في وضع يحتم عليهن زراعة الأرض وتوفير الإعالة لأسرهن بمفردهن، ودون استفادة من الحقوق القانونية في الأرض أو المياه.

المصدر: ماريا أنجيليكا أليغريا ٢٠٠٤ والتحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ٢٠٠٣، "تقرير نوع الجنس وتنمية الموارد المائية لعام ٢٠٠٣: منظورات جنسانية تجاه السياسات في قطاع المياه"، التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، <http://www.genderandwateralliance.org/reports/GWA%20Annual%20Report.pdf>

٢١ - عندما تندر المياه، تكون إحدى الاستراتيجيات التي تستخدمها المرأة، هي شراء المياه من البائعين. ولا يضمن ذلك الجودة، ويساهم ارتفاع الأسعار في التوزيع الطبقي في إمكانية الحصول على هذه الموارد. ويفرض ذلك ضغطا إضافيا على المرأة المنخفضة الدخل.

الإطار رقم ٤

في ضواحي القاهرة التي لا تتوفر لها الخدمات العامة، تسمح الحكومة بالتوزيع الخاص للمياه. ويفرض البائعون أسعارا تزيد خمس إلى عشرة مرات على ما تتقاضاه المرافق الحكومية، ويتم توزيعها في حاويات غير صحية.

المصدر: سامية جلال سعد، جامعة الإسكندرية، مصر.

٢٢ - لم تحظ الآثار البيئية والبشرية الناجمة عن ندرة المياه باهتمام كاف. ونتيجة لذلك، تتعرض المناطق الرطبة وسهول الفيضانات والنظم الإيكولوجية الساحلية، لخطر تدهور لا يمكن إصلاحه، وتأتي هذه الحقيقة مصحوبة بنتائج تؤثر في الجنسين. فالأسر الفقيرة هي التي تعتمد بشكل كبير على الموارد التي تتيحها الأملاك العامة، مثل الغابات والمراعي

وأحواض المياه والمصادر غير الساحلية لصيد الأسماك. وتعاني المرأة بشكل غير متناسي في حالة تدهور هذه الموارد. ويمثل الحفاظ على النظم الإيكولوجية للمياه أمرا حيويا لتحسين فرص المرأة في الحصول على المياه النظيفة، ولبقاء الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة.

٢٣ - وفي كثير من الحالات، ترتبط فرص الحصول على المياه بحقوق الأرض التي تكرس عادة إما في القانون الوطني و/أو في القوانين العرفية والدينية، وفي أجزاء كثيرة من العالم يتعرض حق المرأة في ملكية أو وراثة الأرض للحظر. وفي حين تقوم المرأة بأغلبية العمل الزراعي في العالم، لا تكون لها في العادة حيازة مؤكدة للأرض. وتعتبر سجلات الأرض شديدة التعقيد، والإجراءات المتعلقة بالملكية هي العامل الرئيسي في ذلك. وإذا حصلت المرأة على الأرض، فغالبا ما تكون تربة القطعة فقيرة النوعية أو لا تتوفر لها سبل كافية للرعي. ونظرا لاستخدام الأرض كضمان للحصول على الائتمانات، يواجه العديد من النساء عائقا في تحقيق الاستقلال المالي، وبالرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بواسطة عدد كبير من الحكومات في العالم، لا تزال هنالك حاجة لتنفيذ الاتفاقية على نطاق واسع فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. فقد استخدمت جمهورية تانزانيا المتحدة ونيبال الاتفاقية بشكل ناجح لزيادة الضمانات الدستورية في تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على الأرض والموارد الطبيعية الأخرى. ويمكن اعتماد هذه النهج في بلدان أخرى.

الإطار رقم ٥

أجرت كارمن وير، وماجدالينا ليون دراسة في عام ١٩٩٨ عن الآثار الجنسانية لحقوق الأرض والمياه، الناجمة من إصلاحات الأراضي في فترة الستينات والسبعينات، إلى الإصلاحات التحررية الجديدة المضادة في فترة التسعينات في تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية. وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من الأثر المفيد للإصلاحات فيما يتعلق بإعادة توزيع الأرض وأنماط الفقر في الريف، فقد ساعدت في زيادة الاعتماد الاقتصادي للمرأة وتميشتها. فشرط أن يكون المستفيد ربا للأسرة (ذكر عادة) وعمالا زراعيا دائما (ذكر أيضا في معظم الحالات)، تستبعد معظم النساء من ملكية الأرض. ونظرا لأن المياه ترتبط في معظم الحالات في أمريكا اللاتينية بملكية الأرض أو بملكية مجتمعية معترف بها قانونيا، تفقد المرأة بالتالي، أي حجة قانونية بشأن المياه، وأية حصة في إدارتها.

المصدر: ماريا أنجيليكا أليغريا/التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ٢٠٠٤

٢٤ - أصبحت ندرة المياه سببا في إشعال الصراعات العسكرية، بشكل متزايد ولا سيما في الشرق الأوسط ووادي المكسيك^(١). ويؤدي الزيادة في عدد الصراعات والحروب إلى زيادة أعداد المشردين واللاجئين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. ويتسبب فقدان الأرض ومصادر المياه في المزيد من انعدام الأمن في أوساط اللاجئين، ويفرض عبئا إضافيا على المرأة. وتمثل تأمين فرص الحصول على الأرض والمياه المأمونة تحديات رئيسية لتوطين اللاجئين وأسرهن.

٢٥ - ولا تبين سوى قضايا إنمائية قليلة، الفوارق الجنسانية في المجتمع، أكثر من المرافق الصحية. ونظرا لقيام المرأة بدور المدير التقليدي للمياه، والقيم على صحة الأسرة، فإنها تتحمل عبئا كبيرا في التعايش مع انعدام الخدمات الصحية الأساسية. ويؤثر انعدام المرافق الصحية على المرأة بشكل يختلف بدرجة كبيرة عن الرجل. ففي المناطق الريفية، وبسبب اجتثاث الأحراج والتوسع في الزراعة، تضطر المرأة لأن تستيقظ في وقت أبكر في الصباح لتلبية احتياجاتها. ولا تفرض الضغوط المجتمعية المماثلة فيما يتعلق بالخصوصية العبء نفسه على الرجل. وبسبب انعدام المرافق الصحية النظيفة والخاصة في المدارس، فإن نسبة ١٠ في المائة من البنات في سن الدراسة في أفريقيا، لا يحضرن إلى المدرسة أثناء فترة الحيض. وهناك بعد يتعلق بالعنف في هذا المجال، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، إذ تتعرض المرأة والبنات للاغتصاب وللاعتداء إذا حاولت الخروج بغرض التغوط في الظلام في أماكن غير آمنة بعيدة عن المنزل. ويعتبر عدم سهولة الوصول إلى المرافق الصحية سببا مهما أيضا في زيادة انتشار التهابات الجهاز البولي لدى النساء والبنات. وتمثل المرافق الصحية الملائمة أولوية قصوى، بالنسبة للمرأة والبنات.

٢٦ - في كل جزء من العالم، أثبتت المرأة أنها مناصرة قوية لاهتماماتها الخاصة المتعلقة بالمياه. ويسلم مناصرو حقوق الإنسان بأن سبل الحصول على المياه والتحكم فيها، تعتبر عنصرا حيويا في تحقيق المساواة بين الجنسين، وفي تمكين المرأة، وكذلك في تحقيق الأمن البيئي والقضاء على الفقر. وأعربت المرأة عن احتجاجها إزاء انعدام خدمات المياه من أوكرانيا إلى بوليفيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ونظمت نفسها من أجل الحفاظ على المياه، من حركة شبكو في شمال جبال الهمالايا الهندية إلى حركة نرمادا باكوا أندولان في الهند، محتجة على سد نرمادا وسدود عديدة أخرى في إندونيسيا وبوركينا فاسو وكينيا. وقد تم تكوين شبكات دولية جديدة مثل التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، لجمع وتبادل المعلومات وتعزيز القدرة التقنية بشأن شؤون الجنسين والمياه والمرافق الصحية. وتبين الحالات الواردة في هذه الورقة بعض هذه الجهود.

ثالثا - الدروس المستفادة بشأن المستوطنات البشرية

٢٧ - المستوطنات البشرية هي أماكن طبيعية تعيش وتعمل فيها المرأة وأسرتها ومجتمعها المحلي. وتنعكس تطلعات المرأة فيما يتعلق بها وبجياة أطفالها وأسرتها وجيرانها ومجتمعها المحلي في التغيرات التي تود أن تراها في مستوطناتها سواء كانت تغيرات في شكل سكن آمن أو أمن غذائي أو مرافق للرعاية الصحية أو مدارس أو نقل مأمون أو رعاية للأطفال أو إمدادات للمياه النظيفة أو مرافق صحية. وتعني محدودية حركة المرأة ودورها الجنساني أيضا أنها تحتاج العمل قريبا من منزلها.

٢٨ - ولا تملك معظم النساء المنزل الذي يعشن فيه أو الأرض التي يعملن عليها. وتعمل حقوق الميراث والملكية (سواء كانت القانونية والعرفية) لمصلحة الرجل. ويجعل ذلك المرأة تواجه الضعف في أوقات الصراع، كما يعني ذلك أنه ليس لها سوى سلطة ضئيلة في القرارات المتعلقة بالاستثمار أو إنهاء الاستثمار في الأصول الأسرية. ومن جهة أخرى، فعندما تحصل المرأة على الأصول الاقتصادية وتستطيع التحكم فيها، فإن ذلك يمنحها سلطة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة وعلى مستوى المجتمع المحلي.

الإطار رقم ٦

عملت سوايام شيك شيكشام برايوغ في الهند على تيسير تكوين أكثر من ١٠٠٠ مجموعة نسائية للادخار والائتمان حرصت على تعبئة مدخراتها الخاصة لتقديم القروض لبعضهن البعض. وتم تنظيم هذه المجموعات في اتحادات تملك القدرة على الحصول على قروض إجمالية من البنوك. وبالإضافة إلى الفوائد العائدة من الحصول على قاعدة مالية والتحكم فيها، فإن مجموعات الادخار والائتمان هي أيضا الوحدة التي تبدأ منها المرأة عملها التنظيمي لمعالجة القضايا الإنمائية في مستوطناتها مثل سبل الحصول على الكهرباء وإمدادات المياه والرعاية الصحية والمدارس، الخ.

المصدر: www.groots.org.

٢٩ - تمثل سلامة المرأة داخل المستوطنات هما كبيرا لها. وتشكل إمكانية ارتكاب العنف والجريمة، ولا سيما في أوقات التوترات والصراعات الإثنية عائقا كبيرا أمام حركة المرأة.

الإطار رقم ٧

في مونتريال، اجتمعت لجنة العمل من أجل سلامة المرأة الحضرية وهي شراكة أعضاءؤها جماهير النساء والمخططون في البلديات والسلطات المحلية والباحثون المحليون، لوضع نظام لنقل يلائم المرأة حيث تشعر المرأة بالأمان وهي تستخدم النقل العام أثناء الليل.

المصدر: www.groots.org.

٣٠ - بالإضافة إلى ذلك، تحتاج أمهات الأطفال إلى الوصول إلى الأماكن الملائمة للطفل من أجل التعليم والرعاية والتخفيف. ومراكز الأمومة في ألمانيا والجمهورية التشيكية والبوسنة والهرسك وسلوفينيا هي الأماكن التي حددتها المرأة لبناء مرافق يمكن للمرأة أن تلتقي فيها وتعالج المسائل المتعلقة بسياسات الأسرة.

٣١ - تعني الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة أن كلا من المرأة والرجل يستخدم البيئة المعيشية والبيئة العملية بطرق مختلفة. ومع ذلك، فغالبا ما تستبعد احتياجات المرأة من عمليات اتخاذ القرار على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى الحكومة المحلية والحكومة الوطنية.

٣٢ - كان لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثر مدمر على النساء اللائي يعشن في حالة فقر. وتحول محدودية فرص الحصول على الأصول الاقتصادية والتحكم فيها من قدرة المرأة على التفاوض بشأن ممارسات جنسية سليمة، ويمكن أن تفضي إلى البحث عن الاشتغال بالجنس من أجل البقاء أو الاحتفاظ بعلاقات جنسية خطيرة أو يسودها العنف^(٢). وفي حين تركز المناقشات المتعلقة بالسياسة على الاستراتيجيات الوقائية أو سبل الحصول على المعالجة الطبية، لا يمنح سوى اهتمام قليل للسبل التي تستطيع بها المرأة التعايش مع الوباء. ونظرا لأن المرأة هي الراعية أساسا في أفريقيا، فإن ذلك يضع عبئا ضخما عليها. ومن شأن عدم الإنصاف في ممارسات الميراث والاستيلاء على الأرض أن توجد حالات تكون فيها الأسر التي ترأسها المرأة أكثر ضعفا وأقل أمنا من ناحية الغذاء^(٣).

الإطار رقم ٨

تمثل جمعية الرابطة الدولية للمنظمات الشعبية العاملة معا في إحاء (غروتس بكينيا) شبكة للمنظمات النسائية الشعبية في كينيا استطاعت فيها المرأة تنظيم شبكات للسلامة المجتمعية لتوفير الرعاية المتزلية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال رعاية الأيتام والمسنين ومساعدة أفراد المجتمع المحلي في الوصول إلى المراكز الطبية وتوفير الغذاء للمرضى ولأسرهم. وفي غياب أي دعم مؤسسي لمثل هذا العمل استطاعت المرأة تعبئة مواردها الضئيلة لدعم هذه الجهود.

المصدر: www.groots.org.

- ٣٣ - تتحمل المرأة أيضا القدر الأكبر من إصلاح آثار التدمير الناجم عن الكوارث. فعادة ما تقوم المرأة بالدور الرئيسي في عملية إصلاح المجتمعات المحلية وتعمير مستوطناتها.
- ٣٤ - في حالي التجارب اللاحقة للكوارث في الهند وتركيا كان من المؤكد أن الاستثمار في قيادة المرأة في أوقات الأزمات قد ساعد في التعجيل بعملية التعمير والإصلاح وإعادة تشكيل للعلاقات السلطوية فيما بين النساء والمجتمعات المحلية والحكومات. وكان لهذا التحول أثر طويل الأجل في تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية^(٤).
- ٣٥ - وكى تشارك المرأة بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرار فإنها تحتاج لتمثيلها بنسبة أكبر (٣٠ في المائة على الأقل)^(٥). كما تحتاج للمعلومات والدعم من جانب المجموعات النسائية المنظمة لتحديد وتوضيح اهتماماتها الجنسانية ولبناء الثقة حتى يصبح لها دور فعال ومسؤول في المناصب العامة. ويتسم ذلك بالأهمية بصفة خاصة من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفقيرة.

الإطار رقم ٩

وفي أوغندا ظلت المجموعة النسائية تعمل لإطلاع العضوات في البرلمان الوطني على أولويات المرأة والكيفية التي يستطعن التدخل بها في المناقشات الرسمية. وظلّ منتدى المرأة الديمقراطية في أوغندا يشارك أيضا في تدريب المرأة على إجراء التحاليل الجنسانية للميزانيات المعتمدة على المستوى المحلي والوطني.

المصدر: www.groots.org.

٣٦ - يحتاج الدور الأساسي الذي تقوم به المرأة الحضرية في التنمية الحضرية وفي التنظيم الاجتماعي لأن يمنح الاهتمام الدائم. فالعناصر المهمة هي المنظمات الدولية مثل غروتس (الشبكة الدولية للمنظمات النسائية الشعبية التي تعمل معا في إحاء) في دعم المجتمعات المحلية في إنشاء مجتمعات حضرية وريفية. وتدعو لجنة هوايرو إلى تصور منظور جنساني على المستوى الدولي على سبيل المثال أثناء اجتماعات المؤئل العالمي. وتمثل عمليات مراعاة الفروق بين الجنسين في جدول أعمال القرن ٢١، مثلما تدعو إلى ذلك شبكة التنمية البشرية، وهي شبكة التنمية البشرية، وهي منظمة غير حكومية في البرازيل، استراتيجية قوية أيضا لتعميم المنظور الجنساني في التنمية الحضرية. المصادر www.groots.org و www.huairou.org.

٣٧ - وأوصى المشاركون في اجتماع الأكاديمية الدولية للمنظمات النسائية الشعبية الذي عقدته منظمة غروتس الدولية ولجنة هوايرو أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج المؤئل الثاني (حزيران/يونيه ٢٠٠١) بأن تساعد الحكومات المبادرات النسائية الشعبية بأوجه ثلاثة:

- (أ) توفير الموارد للجمعيات التعاونية النسائية من أجل العمليات المتعلقة بتعلمهن تبادل معارفهن؛
- (ب) تحديد الرؤية وتوفير الفرص للمبادرات النسائية للمشاركة في المؤسسات الرئيسية؛
- (ج) دعم السياسات التي تشجع مشاركة القواعد النسائية الشعبية في وضع السياسات التي تؤثر في رفاهها.

رابعاً - الاتجاهات والتطورات: التحديات على الطريق

٣٨ - هذا القسم يصف الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجال نوع الجنس، والمياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية. وفي إطار المنظورات والالتزامات الجديدة في مجال التنمية المستدامة والمنصفة، والعولمة، والتغير في البيئة، وانعدام الأمن المتزايد، كان للاتجاهات التالية أثر كبير في علاقة المرأة بالمياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية.

ألف - الماء كحق من حقوق الإنسان

٣٩ - الحق في الماء منصوص عليه بوضوح في القانون الدولي لحقوق الإنسان: فجميع الناس لهم الحق في الحصول على كمية الماء اللازمة للبقاء على قيد الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية^(٦). وفي عام ٢٠٠٢، اعترفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعليقها العام رقم ١٥ بالماء كحق من حقوق الإنسان: "حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان، ... والحق في الماء بمنح الجميع الحق في الحصول على الماء الكافي الآمن المقبول الممكن الوصول إليه عملياً من أجل الاستعمالات الشخصية والمزلية وفي التعليق ذاته، تفيد اللجنة بأنه لا يجوز أن يكون الناس، "محرّمين من وسيلة عيشهم".

٤٠ - وقد حُدّد الحق في الماء، كأحد عناصر الحق في السكن، والحق في أعلى مراتب الصحة الممكن الحصول عليها، والحق في الغذاء بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو أهم معاهدة في العالم للحقوق الاجتماعية والاقتصادية^(٧). ومعايير حقوق الإنسان قابلة للتطبيق على الحكومات (وغيرها من العناصر الفاعلة) بغض النظر عن الطريقة التي تهيئ بها خدمات المياه. وتشمل هذه المعايير اشتراط أن يكون ماء الشرب متوفراً ومتاحاً للجميع بدون تمييز.

٤١ - وفي جنوب أفريقيا، يُقدّم حد أدنى من الماء إلى جميع المواطنين مجاناً. ومما يسهل هذا التدبير، قاعدة ضرائب الدخل المسورة نسبياً في البلد. ويبين هذا أيضاً الحاجة إلى فرض تعريف مياه تدريجية، وإلى تقديم المعونات من أجل رسوم التمديدات، الخ، لضمان الحصول على حد أدنى من الماء محتمل التكاليف، ولا سيما بالنسبة للفقراء.

٤٢ - ويوجد حالياً بشكل رئيسي نهج قائم على المنافسة إزاء الإدارة المتكاملة لموارد المياه، حيث يسعى الوزراء وأصحاب المصلحة الأكثر نفوذاً، إلى الحصول على الحق في المياه. وينجح هذا النهج التنافسي إلى التركيز على مسائل حقوق المياه القانونية، التي ترافق غالباً الحقوق في

الأرض. ولما كان الرجال هم الذين يملكون معظم الأرض، تمنح حقوق المياه تبعاً لذلك للرجال ولا تمنح للنساء.

الإطار رقم ١٠

الوصول إلى الماء بالنسبة لسكان جزيرة زاراجوزا في الفلبين، يتوقف على المد والجزر. ففي أوج المد، تشق مجموعة غالبيتها من النسوة والأطفال طريقها في زوارق صغيرة بالمجداف إلى صنوبر ماء وحيد مشترك في البر الأصلي، تقدمه السلطة البلدية. فيضعون الماء في أوعية بلاستيكية، ويستحمون، ويغسلون ملابسهم. والكثير منهم يقضي ساعتين كل يوم غاديا راثحا بالمجداف، وذلك بالإضافة إلى وقت طويل يقضونه بانتظار دورهم عند الصنوبر. وهناك صنابير مشتركة في الجزيرة، لكنها لا تعمل جيدا. هذه المشاهد تتكرر في جميع أرجاء الفلبين. وهذا هو السبب الذي دفع بالمؤتمر الوطني للنساء الريفيات، الذي عُقد مؤخرا، والذي حضره ٢٨٠ مشاركة من منظمات المرأة الريفية، إلى الدعوة إلى زيادة الحصول على خدمات المياه كحق من حقوق الإنسان. وكان أن طلب من الحكومة منح الأولوية للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية قبل مخصصات الديون الوطنية، التي تستهلك ٤٨ في المائة من الميزانية الوطنية.

المصدر: آغس بالوتا، مركز تامبويوك للتنمية.

باء - خصخصة موارد المياه

٤٣ - الآثار المترتبة على العولمة غير متكافئة بشكل مطرد، وهي ذات بعد جنساني واضح. فالخصخصة هي أحد جوانب أزمة المياه في العالم التي لها أثر سلبي عميق في سبل معيشة المرأة. وإدارة موارد المياه في جميع البلدان عبر المعمورة أصبحت تقرررها بشكل متزايد سياسات المؤسسات المالية والتجارية الدولية - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. والذي دفع إلى الخصخصة هي برامج التكيف الهيكلي، وشروط قرض الديون، واستراتيجيات الحد من الفقر، والمساعدة الإنمائية الدولية، والسياسات "المتصلة بالتجارة". بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية، مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والمفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA).

٤٤ - فتوفير الخدمات البشرية الأساسية هو أمر صعب باطراد بالنسبة للبلدان التي أفقدتها الديون وقيدتها سياسات التكيف الهيكلي التي تمنح الأولوية لتسديد الديون قبل الإنفاق على المجال الاجتماعي. ومع تخلي الحكومات عن التحكم في نظم المياه المحلية من جراء الضغط الصادر عن المؤسسات الدولية والمصارف المحلية والاتفاقات التجارية، توصلت الشركات عبر الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل إلى إمدادات المياه الوطنية والمحلية.

٤٥ - وكان من شأن الاتجاه العالمي إلى خصخصة الخدمات العامة تقليديا الحد من المشاركة الديمقراطية، من جانب المواطنين والحكومات على حد سواء، في القرارات المتعلقة بإدارة المياه^(٧). فالحكومات تجنح إلى فقدان المهارات والخبرات الداخلية، في حين أن تمركز السلطة في أيدي شركة واحدة، وعجز الحكومات عن استعادة إدارة خدمات المياه، يسمح للشركات بأن تفرض مصالحها على الحكومات. وعندما يصبح الربح هو الدافع في خدمات المياه، تفتقر إدارة موارد المياه إلى الالتزام بتوسيع إمكانية حصول المستهلكين المنخفضي الدخل على المياه، مما يسفر عن انقطاع الخدمات، وضعف المراقبة المنتظمة، وانعدام المساءلة بالنسبة لاحتياجات المستهلكين المحليين، ونوعية في الخدمات غير منصفة تقوم على أساس القدرة على الدفع، بمعنى القدرة على الدفع، وليس الرغبة في الدفع.

٤٦ - فخصخصة المياه، بل وجميع الموارد الطبيعية الأخرى، فيه تجاوز مطرد على حقوق الشعب وسبل معيشتته في جميع أرجاء العالم، وبشكل أكثر شدة على النساء والفتيات الفقيرات وخصخصة المياه تكسر عدم المساواة بين الجنسين بالاعتماد على أدوار الجنسين التقليدية التي جعلت من النساء والفتيات المسؤولات عن الماء وتزويد أسرهن وبيوتهن به. فالنساء يتحملن بشكل غير متكافئ الأعباء المترتبة على سياسات الخصخصة التي تأخذ شكل ارتفاع فلكي في الأسعار، وانقطاع في المياه، وتدهور في جودتها، ومخاطر صحية ومخاطر في المرافق الصحية. وبوجه الإجمال، فإن الخيارات المفروضة على النساء الفقيرات لا تُدخل في الحسبان.

٤٧ - فما برحت المرأة محور الصراع الدائر بشأن بيع خدمات المياه العامة للشركات عبر الوطنية، مثلا، في كوكا. بما (في بوليفيا)، وفي آتلانتا (في الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي دار السلام (في تنزانيا)، (انظر الإطار رقم ١١). وإذ تدرك المرأة أن الحق في الماء، هو أحد حقوق الإنسان، فهي تطالب الحكومات بالحفاظ على مسؤولياتها عن الخدمات العامة والموارد العامة، وضمان الوصول الآمن إلى موارد المياه النظيفة المحتملة التكاليف، ولا سيما بالنسبة للفقراء والنساء.

الإطار رقم ١١

ففي منطقة مالدونادو في أوروغواي، لم تكن خدمات المياه مشكّلة إلى حين عملية الخصخصة التي تمت في وجه مقاومة شعبية، وافتقرت إلى أية استشارة رسمية عامة، واتبعت سياسة شكلتها اتفاقات مع مؤسسات مالية دولية. وفي المناطق الأكثر فقراً، ناضلت منظمات الأحياء دفاعاً عن صنابير المياه العامة في المجتمعات المحلية. فقد نصّبت هذه الصنابير العمودية في مناطق مختلفة في أرجاء البلد، ووزارة المياه والمرافق الصحية العامة لضمان توفير مياه الشرب في المناطق التي تفتقر إلى خدمات تمديدات المياه إلى البيوت. وعندما دخلت الشركات الخاصة في الصورة، كان أول إجراء قامت به إلغاء الصنابير العامة، وهي استراتيجية وضعت من أجل جعل الناس يدفعون رسوماً أعلى من أجل إيصال تمديدات المياه إلى بيوتهم. أي أن المواطنين غير القادرين على الدفع لن يحصلوا على الماء.

وقامت لجنة الحي في مقاطعة سان أنطونيو، التي تديرها النساء في الدرجة الأولى، بمساع ناجحة لدى السلطات المحلية من أجل الاحتفاظ بصنوبر الماء العام في المجتمع المحلي. والآن، أصبح الصنوبر العام في الحي لا يقدم الماء للأسر هناك فحسب، بل يقدمه أيضاً للجيران من المناطق الأخرى التي أزيلت منها الصنابير العامة أو قطعت فيها تمديدات المياه إلى البيوت بسبب عدم قدرة أهلها على دفع أسعار المياه العالية. بيد أن النقص في الموارد، يعني التديني في جودة الخدمات جداً.

المصدر: خوان برهاو (منظمة FFOSE)، وكارلوس سانتوس (منظمة أصدقاء الأرض، REDES، في أوروغواي).

جيم - التغيير البيئي العالمي، بما في ذلك تغير المناخ

٤٨ - النساء ضعيفات للغاية إزاء التغيير البيئي، بما في ذلك تغير المناخ وما برح توفر موارد المياه في قلب مطرد، وأصبح من غير الممكن التنبؤ به، أي إما مياه أكثر من اللازم (فيضان) أو نقص في المياه (الجفاف) في فترات معينة. ومن شأن أحوال الطقس القاسية زيادة عبء الحصول على الماء، وتهدد سبل معيشة المرأة وحياتها والتغيرات المتوقعة في مجال التنوع البيولوجي، سيؤثر على النساء بشكل غير متكافئ بسبب أدوارهن في الإنتاج الزراعي، وجلب المياه وإدارتها. وعلاوة على ذلك، تحتاج النساء، بسبب وضعهن المغبون في البداية والفوارق السائدة بين الجنسين إلى مزيد من الوقت لإعادة بناء سبل معيشتهم واستردادها.

٤٩ - وهناك الكثير من الضحايا بين النساء أثناء الكوارث؛ ولا سيما عندما لا تتلقى النساء تحذيرات أو معلومات أخرى في حينها عن الأخطار والمخاطر، أو إذا كان تنقلها مقيدا أو متأثرا بشكل آخر بسبب القيود الثقافية والاجتماعية. وتدل دراسات الحالة على تأثير النساء تأثرا شديدا في الغالب بالأحوال الخطرة والكوارث الناجمة عنها. فغالبا ما تواجهن أعمالا أسرية ومجتمعية متزايدة، وفقدانا في حيز العمل وأدواته، وازديادا في مسؤوليات توفير الرعاية، وارتفاعا في أخطار العنف المتري والجنسي. وعمل المرأة يتوسع إلى حد كبير أثناء الكوارث (مهما كان حجمها)، كما أن حصولها على الموارد - ولا سيما من الأراضي والمياه - من أجل البقاء على قيد الحياة والانتعاش مقيد.

٥٠ - والنساء اللواتي تتدبرن بانتظام جميع أنواع الكوارث "اليومية"، تضعن استراتيجيات محلية للحد من الأخطار والاستجابة للكوارث الطبيعية. وهن تؤدي دورا هاما في الوقاية من الكوارث، والتأهب والاستجابة في المجتمعات المحلية والبيوت، ولكن غالبا ما تدفعهن الوكالات والمنظمات إلى الهامش. ويكون الحال في الغالب هو أن جهود الانتعاش من الكوارث لا تعترف بقدرات المرأة، ويمكن أن تعزز من جديد في الواقع ما هو قائم من عدم مساواة بين الجنسين وغيره من عدم المساواة الاجتماعية، وتزيد في حدته.

٥١ - والنهج الجنساني لا يزال غير متوفر في المناقشات والأبحاث المتعلقة بتغير المناخ. بيد أن الدروس المستفادة من الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، تبين أن المنظور الجنساني ضروري لفهم ومعالجة عواقب التغير البيئي بوجه عام، وتغير المناخ بوجه خاص (وما يتصل به من تغيرات في الدورات المائية).

الإطار رقم ١٢

في مصر، أنشئت شراكة مبتكرة في الإسكندرية بين الإدارة النسائية الصحية والإدارة النسائية البيئية، وستكمل عما قريب إدارة حالات الطوارئ، مما سيؤدي إلى تدريب المدربين. إذ تُدرب الفتيات "كمشجعات للبيئة"، وبدا تحظى الفتيات بالتمكين في مجال الصحة البيئية غير التقليدي.

وفي نيبال، يبدأ برنامج المشاركة في إدارة الكوارث بالجمع بين مجموعات منفصلة من الجنسين لبحث احتياجات وأولويات الرجل والمرأة المختلفة، وذلك قبل أن تنعقد لجنة تنفيذية مشتركة لتنقيح مدخلاتها وإقرارها. وفي مجموعات كثيرة، النساء نشيطات بأعداد أكبر من أعداد الرجال؛ وهكذا ازدادت مشاركة المرأة في الحد من المخاطر. وعلاوة على ذلك، تقوم النساء بقيادة مجموعات مختلطة من الجنسين، مما يبين تمكينهن من خلال البرنامج.

المصدر: شعبة النهوض بالمرأة - الأمم المتحدة، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث: "اجتماع فريق الخبراء المعني بالإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية: منظور جنساني"، ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنقرة.

دال - النساء كممثلات للتغيير

٥٢ - تقوم النساء في جميع أنحاء العالم بالتعبئة وبطلب أن تُسمع أصواتهن. وأعمالهن من مجال القرية المحلية إلى مجال وضع السياسات العالمية تشكل قوة دافعة بالنسبة للتغيير والتحويل. وتدعو النساء على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية إلى طلب نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء الموارد من المياه والموارد الطبيعية الأخرى الضرورية لحياة الإنسان.

٥٣ - وما برحت المرأة، منذ المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ حتى عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) ومؤتمرات القمة العالمية في عقد التسعينات، تشارك بنشاط في تشكيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة، عن طريق الحصول على الحقائق، ووضع استراتيجيات، وطلب المساءلة، والسعي، والتواصل، وبناء الائتلافات. وكثير منهن زعيمات نشيطات في الكفاح من أجل توفير مياه الشرب الآمنة المتاحة للجميع بتكاليف محتملة.

٥٤ - وقد أسفرت الجهود التي قامت بها المجموعات النسائية التي تعاضدت في المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي عقد في لاهاي في عام ٢٠٠٠ في السعي إلى استدامة مائية - جنسانية عن تأسيس التحالف الجنساني المائي (انظر www.genderandwateralliance.org). وكذلك، فإن المنظمة النسائية للبيئة والتنمية ناشطة في تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في السياسات المتصلة بالحصول على الماء.

٥٥ - وقد نجم عن التحالفات الدولية بين النساء والعاملون في مجال البيئة والناشطون في مجال حقوق الإنسان والفنيون في قطاع المياه والمرافق الصحية نتائج ملموسة لإدارة موارد

المياه بشكل مستدام. وقامت شبكات المنظمات العالمية التي تعمل بالشراكة على تحقيق الصلة بين المياه ونوع الجنس والفقر والتنمية المستدامة، بإنشاء مركز تنسيق عالمي لإدراج الأمور الجنسانية كمسألة شاملة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وفيما يلي أمثلة على الجهود التي بذلتها المنظمات النسائية في هذا المجال.

الإطار رقم ١٣

في عام ١٩٩١، وفي أعقاب كارثة تشيرنوبل النووية، قامت مجموعة رائدة من الأمهات الشباب بإنشاء منظمة MAMA-86 كمنظمة عامة في مدينة كييف. واليوم، ازدهرت منظمة MAMA-86 فأصبحت شبكة من منظمات البيئة الوطنية غير الحكومية تضم ١٧ منظمة من مختلف أصقاع أوكرانيا، وهي شريك فعال في منظمة المرأة الأوروبية من أجل مستقبل مشترك.

الإطار رقم ١٤

في أوكرانيا، حالة المياه حرجة. فقد شرعت منظمة MAMA-86 في حملتها لتوفير مياه الشرب في أوكرانيا في عام ١٩٩٧، وذلك إلى جانب ١١ منظمة من شبكتها. وكانت مبادرة مبكرة قد عاجلت النقص في تقديم المعلومات في البلد عن طريق القيام بانتظام بجمع المعلومات وإجراء أبحاث مستقلة بشأن جودة مياه الشرب ورأي الجمهور في هذا الشأن. ومنذ عام ٢٠٠١، ما برحت منظمة MAMA-86 تنفذ برنامجاً للحلول التقنية لتحسين الحصول على مياه الشرب الآمنة في المناطق الحضرية والريفية. كما شرع في حملة تثقيفية وإعلامية واسعة عن طريق نشر المعلومات من خلال جميع القنوات المتاحة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون. والأهداف الرئيسية من حملة المياه التي شنتها منظمة MAMA-86 هي حماية مصادر مياه الشرب في البلد عن طريق اتباع نهج جديدة مثل المرافق الصحية - الإيكولوجية والزراعة بالأسمدة العضوية، والجمهور، والسعي، وإنشاء مشاريع رائدة تديرها المجتمعات المحلية.

المصدر: أنا تسفيتكوكفا، MAMA-86.

الإطار رقم ١٥

تتبع النسوة في قرية هوتو بإقليم بالوجيستان في باكستان شكلا صارما من العزلة المفروضة عليهن. وفي عام ١٩٩٤، اتجه فريق أبحاث الإجراءات المشتركة إلى قرية هوتو للمساعدة في تحسين مشاكل إدارة المياه. ولم يسمح الرجال للفريق بمقابلة النساء لمدة عام كامل. وفي النهاية، تمكنت النسوة من المشاركة في اجتماع مشترك لوضع استراتيجيات لحل مشكلة مياه الشرب. فاقترح الرجال تمديد أنابيب التوزيع في مخطط حكومي قديم للإمداد بالمياه بحيث يصل إلى جميع البيوت في المنطقة التي لم تصل إليها هذه التمديدات. فقدمت النسوة اقتراحا معاكسا لتشييد مستودع مياه جديد على أرض غير مستعملة، كي يزود الصنابير العامة العمودية غير المستعملة بالماء. وكان أن اعتمد المجتمع المحلي الحل الذي تقدمت به النساء، الذي كان أكثر جدوى بكثير من حيث التكلفة.

لقد أحدث هذا الأمر تغييرا جذريا في القرية. فقد أصبحت المرأة تشارك الآن مشاركة حيوية في صنع القرارات، وشهدت حياتها تغييرات جذرية لا سيما من حيث التربية الصحية. ومن أبرز أوجه التغيير طلب النساء تعليم بناتهن: ففي العام ١٩٩٨، افتتحت مدرسة جديدة للبنات في هوتو. وقد دهش الزعماء التقليديون لما حققه المشروع من نتائج. ويجري حاليا اعتماد النهج نفسه في قرى أخرى.

المصدر: أليغريا/التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ٢٠٠٤

الإطار رقم ١٦

عام ١٩٩٥، شارف نظام إدارة المياه في مجتمع هونوندا في الكاميرون على الانهيار. فلجنة الإدارة في القرية التي يسيطر عليها الرجال لم تكن تعمل، وكانت نساء القرية يرفضن دفع إسهاماتهن الشهرية. وقد شجعتهن على المشاركة في حل المشكلة فريق خارجي من الخبراء جاء لمساعدة المجتمع المحلي.

وهكذا، تمّ شراء أنابيب جديدة واستبدلت الأنابيب القديمة والراشحة وأصلحت الصنابير المكسورة. وانتخب البعض لجمع تبرعات شهرية لأعمال الصيانة. وقد عنيت جميع النساء اللواتي يعشن بالقرب من صنابير المياه العامة بتنظيفها بشكل منتظم. وخلال أحد الاجتماعات التي تلت، عندما لّح الرجال إلى أنّهم لن يتعاونوا في بعض القرارات التي تتخذها النساء، ردّت النساء صراحة بأنّ لديهن وسائل لمعاينة الرجال: فسوف يرفضن إعطاهم الطعام. وقد أعرب أحد الشباب عن خوفه من أن يؤدي توسيع آفاق المرأة أكثر من اللزوم إلى حدوث حالات طلاق في القرية. فوقفت إحدى النساء وتحدّته بالقول إنّ حالات الطلاق حدثت من قبل، الأمر الذي أثار جدلا بين النساء والرجال حول مسائل مجتمعية. وحاليا، تعني أيضا جمعية من جمعيات الشباب باتخاذ إجراءات أكثر حزما على صعيد إدارة المياه في المجتمع المحلي.

المصدر: أليغريا/التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ٢٠٠٤

الإطار رقم ١٧

لقد كانت نسبة التلوث مرتفعة جدا في نهر كنافيراليخو ريفر الذي يمدّ بالمياه ٣٨٠٠ نسمة من سكان بلدة لا سيرينا في كولومبيا. عام ١٩٩٥، كافحت النساء لضمان مراكز القيادة داخل جمعية العمل المجتمعي. وقد نجحن في نهاية المطاف بمساعدة بعض الرجال المتفانين. وتذكر فاييولا غوميز، وهي إحدى المقيمات في البلدة، بالقول إنّ ”الأمر كان في البداية صعبا“. فالمنظمات كلها كانت تخضع لإدارة الرجال وعندما رغبت النساء في المشاركة اضطررنا إلى فرض أنفسنا بالقوة. لقد كانت مهمة صعبة، لكننا جعلناهم يدركون أنّنا نحن أيضا نملك القدرة الكافية، وتجاوزنا الرجال كفاءة. وعندما تبوأَت النساء مناصب القيادة، تمّ أخيرا بناء مصنع تكرير. ومذاك الحين كثرت التحسينات. وقالت السيدة فاييولا، وهي إحدى المقيمات في البلدة، ”إنّ حالات الإصابة بالإسهال وغيرها من الأمراض الجلدية عند الأطفال انخفضت مثلا،“ وعندما تفشّت الكوليرا في كالي لم تتعرّض لا سيرينا لأي إصابة.

ومضت المرأة في تأدية الأدوار البارزة على مستوى التنمية المجتمعية. وأدى التعاون الجماعي إلى إدخال تحسينات على مستوى توفير المياه، وتعبيد الطرقات، وجمع القمامة وبناء مدرسة ومركز صحي.

المصدر: أليغريا/التحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ٢٠٠٤

الإطار رقم ١٨

منذ انعقاد المنتدى العالمي الثاني للمياه عام ٢٠٠٠ في لاهاي، انصبَّت الجهود التي يبذلها كل من منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك ومجلس هولندا النسائي وعدد متزايد من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي في خانة شؤون المياه والتنمية المستدامة ونوع الجنس. وقد أسست هذه الجهات شراكة أطلق عليها اسم "النساء لأجل مبادرة المياه" وهي تركز على مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتكافئة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد أصبحت شراكة "النساء لأجل مبادرة المياه" شراكة مكتملة تضمّ الجماعات النسائية المحلية والجهات المعنية بتنمية المجتمع المحلي. وتحتّ المبادرة النساء على التحرك على المستوى المحلي وعلى ضمّ جهودهنّ على المستوى العالمي.

وتشمل الأنشطة الحديثة جمع المعلومات ونشرها، والوساطة، وزيادة الأنشطة التي تكثرت بالنجاح، وتطوير المشروعات الإنمائية المشتركة بين الشركاء المحليين، ووضع مؤشرات للإنجاز والفشل، والتشجيع على الميزنة التي تستجيب للمنظور الجنساني في قطاعي المياه والمرافق الصحية. وقد جرى إعداد كراسة تضمّ الممارسات الجيدة في الشراكات والتوأمة بين الجماعات النسائية في هولندا وشركائها في البلدان النامية. وفي السنوات المقبلة، يتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى تكرار الشراكات المحلية الأخرى وزيادتها.

المصدر: أليس بومن - ديتنينير، منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، ٢٠٠٤

خامسا - التوصيات

٥٦ - أهدت التوصيات التالية:

(أ) النهج المنبثق من حقوق الإنسان:

- الحصول على الماء حق أساسي من حقوق الإنسان، ضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.
- الحكومات مسؤولة في النهاية عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك توفير المياه والمرافق الصحية الملائمة للنساء وعائلاتهن.
- المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإزالة التحفظات والحرص على تنفيذ الاتفاقية بالكامل.
- التسليم بأن تلويث المياه والموارد البيئية في الحروب والتراعات جريمة بحق الإنسانية.

(ب) وصول المرأة إلى إمدادات المياه وإلى الأرض وتحكمها بها:

- ضمان حصول المرأة على الأرض وملكيته
- التسليم بأن وصول المرأة إلى إمدادات المياه مرتبط مباشرة بحصولها على الأرض وإزالة الحواجز الدستورية والقانونية التي تحول دون امتلاك المرأة الأراضي أو وراثتها.
- ينبغي على الحكومات أن تدعم حماية الموارد المائية من التلوث وتوفير التكنولوجيات الملائمة والمعقولة التكلفة والملوكة محليا، وذلك دعما للجهود التي يبذلها المجتمع المحلي، لا سيما المرأة.
- تشجيع اللامركزية الفعالة لا سيما من خلال نقل المسؤوليات والموارد من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية بما أن مسؤولية تسليم الخدمات وتدبير شؤونها تقع على عاتق الإدارات المحلية.
- يتعين على الإدارات المركزية أن تعمل على توفير بيئة ملائمة من خلال وضع أنظمة وتعريفات تراعي مصالح الفقراء وتتوخى المساواة في تسليم الخدمات.

(ج) حصول المرأة على المرافق الصحية

- يحتل التركيز على المرأة أهمية خاصة من حيث توفير المرافق الصحية لأن إتاحة مرافق المياه والمرافق الصحية في المدارس من شأنها تمكين الفتيات من التعلم. وإن تحديد مراكز توزيع المياه والمراحيض بالقرب من البيت قد يخفف من ممارسة العنف ضد المرأة.
- سوف يركز نجاح المرافق الصحية واستخدامها بفعالية إلى إشراك النساء والرجال على حدّ سواء في اختيار مواقع هذه المرافق والتكنولوجيا المعتمدة في تشغيلها. كما أن المرأة تؤدي دورا جوهريا حيث تطبع القواعد السلوكية في ذهن الأولاد، بما فيها تلك المتعلقة بالشؤون الصحية.
- ينبغي على الإدارات الوطنية أن تضمن مراعاة الفوارق بين الجنسين لدى وضع السياسات المتعلقة بشؤون المرافق الصحية عبر تمكين المرأة من المشاركة في عملية وضع أطر السياسات. ويجب أن تتناول الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية الاحتياجات التطبيقية والاستراتيجية على حد سواء.

(د) مراعاة المنظور الجنساني

- ينبغي على جميع المؤسسات المعنية بشؤون المياه والمرافق الصحية أن تعتمد وتطبق سياسة قائمة على المساواة بين الجنسين، حرصاً على مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والميزانيات والمشاريع. ويجب أن يشمل هذا الأمر أيضاً على نظم رصد وتقييم تراعي الفوارق بين الجنسين.
- الحرص على مراعاة الفوارق بين الجنسين في سياسات المرافق الصحية الوطنية عبر تمكين المرأة من المشاركة في عملية وضع أطر السياسات. ويجب أن تتناول الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية الاحتياجات التطبيقية والاستراتيجية على حد سواء.
- توفير واستعمال أدوات مراعاة المنظور الجنساني داخل المؤسسات بما في ذلك: البيانات الموزعة بحسب نوع الجنس والتحليل الجنساني والتوازن بين الجنسين وعملية الاستعراض الجنساني في إعداد التقارير القطرية، والمبادرات إلى وضع ميزانيات متصلة بالقضايا الجنسانية، والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين (لا سيما المؤشرات التي تشمل مواضيع مختلفة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ).
- يجب استخدام مبادرات الميزنة التي تستجيب للمنظور الجنساني في الإدارة المتكاملة للموارد المائية لضمان المساءلة عن الالتزامات بالمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة شؤون الحكم القائمة على احترام الحقوق.
- تنظيم برامج تدريب على المسائل الجنسانية ورفع مستوى الوعي لدى جميع الموظفين داخل المؤسسات التي تعنى بشؤون المياه. يجب وضع المواد التدريبية الخاصة بالشؤون الجنسانية والفقر وتوجيهها نحو كبار المدراء والموظفين في الوزارات الوطنية ومجالس إدارة قطاع المياه والمستشارين والموظفين في البلديات والمهندسين ومعاهد الهندسة، والدوائر المعنية بالشؤون المالية والتخطيط، إضافة إلى الموظفين في مجالي العمليات والصيانة.
- وضع مجموعة من المعايير العالمية للارتقاء بالمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية للفقراء في مختلف القطاعات الفرعية المعنية بشؤون المياه. يجب إدراجها في التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

(هـ) تشجيع مشاركة المرأة وتمكينها

- يجب أن تقوم إدارة المياه على الديمقراطية والشفافية وأن تمثل احتياجات الناس، لا سيما المرأة. وبما أن النساء هنّ المعنيات أساسا بجمع المياه في أنحاء العالم، يجب الاعتراف بكونهنّ أصحاب المصالح الرئيسيين في عمليات صنع القرار.
- ينبغي على الحكومات أن تستشير أصحاب المصالح على جميع مستويات صنع القرار والسياسات وأن تعمل على وضع وتعزيز آليات تسهّل مشاركة جميع أصحاب المصالح لا سيما الفقيرات والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المحرومة المحدّدة بحسب العرق والنشاط الإثني والوضع الاقتصادي والسن والدين.
- التشجيع على تحقيق المساواة في تمثيل المرأة (٥٠%) في قطاع المياه على جميع المستويات. وترتدي الأنشطة الرامية إلى التشجيع على تحقيق المساواة في تمثيل المرأة أهمية نظرا إلى الحرمان الذي عانت منه المرأة عبر التاريخ.
- يجب أن تكتسي الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة طابعا رسميا، وإتاحة كميات كبيرة من الأموال للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية النسائية تسهيلا لإسهامها في جميع المراحل الحساسة التي يقوم عليها تصميم السياسات والمشاريع وتنفيذها إسهاما مجديا.
- تخصيص الموارد للمنظمات التي تعنى بالمرأة في المشاريع المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، بما في ذلك إدارة الموارد المائية وتطوير القدرات وتدريب المرأة على المهن ذات الصلة بقطاع المياه.

(و) إشراك القطاع الخاص في إدارة الموارد المائية:

- يجب التعريف بالمياه بشكل أساسي كمصلحة عامة وحق من حقوق الإنسان وليس بوصفها سلعة يتاجر بها في السوق المفتوحة. ويوصف المياه كمصلحة عامة، يجب إدارتها بما يخدم الاحتياجات الاجتماعية والاستدامة البيئية وليس لتحقيق ربح على المدى القصير.
- التسليم بالأثر النوعي الذي تتركه خصخصة السلع والخدمات على نمط حياة النساء، لا سيما الفقيرات منهن.
- يطرح نقل المسؤولية من الحكومات إلى كبرى الشركات الخاصة إشكالية لأنّ الأرباح تلغي في كثير من الأحيان احتياجات الإنسان وحقوقه. فالسياسات التي تؤيد خصخصة الخدمات العامة تقوم في معظمها على عدم المساءلة تجاه الناس الذين من المفترض بأن يستفيدوا من هذه الخدمات.

- الطلب إلى القطاع الخاص بالإفصاح علنا عن تفاصيل عملياته المتصلة بشؤون المياه، بما فيها المعلومات المتعلقة برقم الأعمال والأرباح وعدد مواقع تسليم الخدمات ومتوسط التكلفة، والإنفاق الرأسمالي والمعاملات مع الشركة الأم والديون غير المسدّدة.

(ز) حشد الموارد

- يجب تخصيص الأموال والموارد الأخرى لمنظمات المجتمع المدني لا سيّما تلك التي تعنى بالمرأة، مع التسليم بأن النساء هن شريكات بالمعنى الكلي، ولسن جماعة مستهدفة مستفيدة من مشاريع المياه والمرافق الصحية لزيادة تعزيز وتطوير قدرات الفقيرات والفتيات، وإلى المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة استنادا إلى أولوياتها الخاصة.

(ح) المستوطنات البشرية من منظور جنساني

- طلب خبرات الجماعات النسائية الشعبية والأولويات والحلول والتبثت منها وتوثيقها. وإتاحة الموارد لهذه المنظمات لكي تشرى معارفها ومهاراتها وتوسّع آفاقها وتعززها.
- استخدام الخبرات والموارد والاتصالات المؤسسية دعما للمبادرات الشعبية. وتوفير السبل الرامية إلى رفع مستوى الممارسات الشعبية.
- فتح القنوات الموجودة وشق قنوات جديدة للخبرات الشعبية تمكّنها من ولوج مواطن صنع القرار عند جميع مستويات صنع القرار والإدارة السياسية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني مثل الوسائط الإعلامية والمؤسسات الخيرية والمصارف والمؤسسات التعليمية.
- دعم مبادرات المؤسسات المحلية لإقامة شراكات مع الجماعات النسائية الشعبية كوسيلة لبناء القدرات المؤسسية.
- الحرص على وضع الموارد والمعلومات بتصرّف الجماعات النسائية الشعبية.
- توفير موارد وبيئة سياسية للنساء الشعبيات لإجراء اختبارات ميدانية على الاستراتيجيات المكتسبة خلال عمليات التعلم عن طريق الإقران.
- تمكين النساء على المستوى الشعبي من وضع معاييرهن الخاصة لتقييم النجاح.

- (١) Barlow. Maude and Clarke. Tony. *Blue Gold: the Fight to Stop the Corporate Theft of the World's Water*. (١)
.(The New Press, New York) 2002, P. 76
- (٢) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة بين الجنسين، البنك الدولي، ٢٠٠٢، انظر
. www.worldbank.org/gender/resources/briefing/hiv aids.pdf
- (٣) Baylies. C., "The Impact of Aids on Rural Households in Africa: A shock like any other? Development and
.Change" 2002, 33(4): 611-632
- (٤) انظر www.sspindia للمزيد عن التفاصيل بشأن تجارب سوايام شيكشان برايوغ في عملية التعمير في مهاراشترا
وغوجارات. وللإطلاع على تجارب مؤسسة دعم عمل المرأة في تركيا، انظر (Ackar. S. (2001) الدور التعاوني
للمنظمات النسائية الشعبية في الجهود اللاحقة لكوارث: إمكانيات الشراكة المستدامة والإدارة الجيدة
(الدروس المستفادة من زلزال مرمرة بتركيا) من إعداد اجتماع فريق الخبراء التاسع للاستراتيجية الدولية للحد
من الكوارث/شعبة النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة والمعني بالإدارة البيئية وتخفيف حدة الكوارث الطبيعية،
منظور جنساني ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أنقرة، تركيا.
- (٥) المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (٢٠٠١): تصحيح الميزان: استراتيجيات من أجل التغيير www.wedo.org.
- (٦) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. "تعزيز وحماية حق المرأة في الماء في إطار العولمة والفقير الأنثوي"،
نيويورك، الصفحة ٧، انظر www.unifem.org.
- (٧) يارون، جيل "الآفاق النهائية: ورقة عمل بشأن المياه العالمية الكبيرة وخصخصة الموارد العامة الأخيرة في
العالم". معهد بولاريس، ٢٠٠٠، الصفحة ٣ www.polarisinstitute.org.